Journal of Azzaytuna University (JAZU)
JAZU Homepage: https://azzujournal.azu.edu.ly
ISSN (Print):2523-1006, ISSN (Online): 3105-4420 DOI: 10.35778/jazu.i56.a688

آفاق سوق النفط العالمية وتأثيراتها على التمويل في ليبيا

دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010– 2023)

د. انتصار جمعة محمد جمعة*[1]، د. احمد عبد السيد جمعة علي [2].

[1]جامعة الزيتونة، قسم التمويل والمصارف، طرابلس، ليبيا

[2]جامعة الزيتونة، قسم التمويل والمصارف، طرابلس، ليبيا

[1]i.juima@azu.edu.ly , [2]ahmed.guma@azu.edu.ly

المؤلف المراسل: (د. انتصار جمعة محمد جمعة*)

تاريخ النشر: 31 دسيسمبر 2025

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات سوق النفط العالمية على النظام المالي في ليبيا، خلال الفترة (2010–2023)مع التركيز على كيفية استخدام العائدات النفطية في تمويل الموازنة العامة وما يصاحبه من تحديات. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي المدعوم بتحليل الإتجاهات الزمنية وتحليل السيناريوهات باستخدام بيانات رسمية صادرة عن المؤسسة الوطنية ومصرف ليبيا المركزي اضافة الى ذلك تقاريرب المنظمات الدولية . وتوصلت الدراسة الى النتائج الأتية أولاً: العايدات النفطية شكلت في المتوسط اكتر من 90% من إجمالي الايرادات العامة، ثانياً: بينت الدراسةان الاحتياطات الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي تراجعت من نحو 106 مليار دولار في عام 2013 الى حوالي 83 مليار في عام 2014 أي انخفاض مايقارب 23 مليار دولار كما تعاني من اعتماد شبه كامل على النفط كمصدر للإيرادات ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وتقلب الأسعار . وقد أدى هذا الاعتماد إلى أزمات متكررة في السيولة، وتفاقم العجز المالي، وضعف فعالية السياسة النقدية . كما أظهرت الدراسة أن تسرب النقد خارج الدورة المصرفية وتدهور الثقة في البنوك عمّقا من الاختناقات المالية. كما توصي الدراسة بإصلاحات هيكلية تشمل تنويع مصادر الدخل، وتعزيز التحول الرقمي في المدفوعات وإصلاح السياسة النقدية وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي.

الكلمات المفتاحية: أسواق النفط ، سعر النفط ، التمويل العام، المصارف التجارية الليبية، المؤسسة الوطنية للنفط.

ABSTRACT: This study aims to analyze the impact of global oil market fluctuations on the Libyan financial system during the period 2010-2023, focusing on how oil revenues are used to finance the general budget and the associated challenges. The study employs a quantitative analytical approach supported by trend analysis and scenario analysis, utilizing official data from the National Oil Corporation. The Central Bank of Libya, in addition to reports from international organizations, also contributed to the study. The study reached the following conclusions: First, oil revenues constituted, on average, more than 90% of total public revenues. Second, the study showed that the foreign reserves of the Central Bank of Libya declined from a certain amount from approximately $106 billion in 2013 to about $83 billion in 2014, a decrease of roughly $23 billion, the country also suffers from near-total dependence on oil as its source of revenue, making it vulnerable to external shocks and price volatility. This dependence has led to recurring liquidity crises, exacerbated fiscal deficits, and weakened the effectiveness of monetary policy. The study also revealed the leakage of cash outside the banking system. The decline in confidence in banks exacerbated the financial crisis. The study also recommends structural reforms, including diversifying revenue sources, promoting digital payments, reforming monetary policy, and restructuring the relationship between the National Oil Corporation and the Central Bank.
Keywords: Oil markets, oil price, public finance, Libyan commercial banks, National Oil Corporation.

I. المقدمة

1. تعريف بسوق النفط العالمي وأهميته المالية

اعتماد العديد من دول العالم على النفط كمصدر رئيسي للطاقة يجعل السوق العالمية للنفط واحدة من أكبر وأهم الأسواق في العالم، وتتمثل أهمية السوق العالمية للنفط في الدول المنتجة في أنها مصدر معظم الإيرادات الحكومية بسبب أن عائدات النفط تشكل نسبة كبيرة

 This is an open access article under the CC BY-SA license.

من الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة، حيث تستخدم هذه الإيرادات في تمويل الإنفاق العام على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، لذا تعتمد الميزانيات السنوية لهذه الدول بشكل كبير على أسعار النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق .كما أن العائدات النفطية هي محفز التنمية الاقتصادية حيث تستخدم الدول المنتجة للنفط العائدات النفطية لتمويل مشاريع التنمية طويلة الأجل، مثل بناء الطرق والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات غير النفطية لتنويع الاقتصاد .وهكذا تعتمد خطط التنمية المستدامة على استقرار أسعار النفط وقدرة الدولة على تحقيق فائض في الميزانية .وتاريخيا أثبتت أن عائدات صادرات النفط قد تكون عاملا في الاستقرار السياسي والاجتماعي عندما توفر الموارد اللازمة لضمان هذا الاستقرار من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، في بعض الحالات، تعتمد الحكومات على هذه العائدات لتقديم الدعم للسلع الأساسية والخدمات العامة .ومن ناحية نقدية فأن أموال النفط تعد رافدا قويا لاستقرار والتأثير على سعر الصرف، يمكن أن تؤثر عائدات النفط على سعر صرف العملة المحلية، حيث أن ارتفاع العائدات يمكن أن يؤدي إلى تقوية العملة، بينما انخفاضها يمكن أن يؤدي إلى ضعفها .ومن أهم التحديات التي تواجهها الدول المنتجة تتمثل في تقلبات أسعار النفط حيث تعاني الدول المنتجة من تقلبات حادة في أسعار النفط بسبب عوامل مثل التغيرات في العرض والطلب، الأحداث الجيوسياسية، والتغيرات التكنولوجية .هذه التقلبات يمكن أن تؤثر سلبا على الميزانيات الحكومية وتزيد من عدم اليقين الاقتصادي .وهذا قد يعزو إلى الاعتماد المفرط على النفط لأنه يؤدي إلى ضعف القطاعات الأخرى في الاقتصاد، مما يجعل الدولة أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وعليه فأنه هناك حاجة ملحة لتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط .وتشير التغيرات التكنولوجية و الاتجاه الى الطاقة النظيفة إلى أن الطلب على النفط سينخفض في المستقبل مما يؤثر بشكل سالب على الدول المنتجة وهذا يتطلب استثمارات في قطاعات جديدة وتطوير سياسات اقتصادية تتناسب مع التحولات (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024أ)

2. أهمية النفط كمصدر رئيسي للتمويل في ليبيا

يمثل النفط شريان الحياة للاقتصاد الليبي، حيث يشكل المصدر شبه الوحيد لإيرادات الدولة الليبية حيث ليبيا بشكل كبير على هذه الإيرادات لتمويل ميزانيتها العامة، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتلبية احتياجات التنمية. بالرغم من ذلك، يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في القطاعين العام والخاص تعيق الاستفادة من عائدات النفط بشكل مثالي، حيث يعاني القطاع العام من ترهل وبيروقراطية تحد من قدرته على تنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة. ويواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على التمويل تعيق نموه وتوسعه.هذا الوضع يخلق "مختنقاً تمويلياً" يعطل عملية التنمية الاقتصادية، حيث تظل عائدات النفط حبيسة في خزائن الدولة بدلاً من أن تتدفق إلى القطاعات المنتجة. أهم عوامل عدم الاستفادة من تدوير العائدات النفطية في تمويل النشاطات الاقتصادية في ليبيا تتمثل في خمول القطاع المصرفي حيث يعاني القطاع المصرفي الليبي من ضعف في الأداء، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها التشريعات المقيدة، وبطء التصنيع المحلي، ونقص الثقة.هذا الضعف يحد من قدرة البنوك على تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص والقطاع العام على السواء، ويجعلها غير قادرة على لعب دورها الطبيعي في الوساطة المالية، كما أن التضخم وأزمة السيولة نتجا عن الاضطراب السياسي الذي شهدته ليبيا خلال

السنوات الماضية وقاد إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع سعر صرف الدينار الليبي، ونقص السيولة النقدية، هذه العوامل أثرت سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين، وزادت من تكلفة المعيشة، وعطلت الأنشطة الاقتصادية.

لمواجهة هذه التحديات، يجب على ليبيا اتخاذ عدة إجراءات، منها إصلاح القطاع العام حيث يجب تبسيط الإجراءات، وتحسين الكفاءة، ومكافحة الفساد، ودعم القطاع الخاص بتوفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال، وهذا يتطلب تطوير القطاع المصرفي حيث يجب تحديث التشريعات، وتعزيز الرقابة، وزيادة المنافسة، وعلى السلطات أن تركز على معالجة التضخم وأزمة السيولة ويجب في هذا الصدد اتخاذ إجراءات لضبط السياسة النقدية، وتحسين إدارة المالية العامة، ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات، يمكن لليبيا أن تستفيد بشكل أفضل من عائدات النفط، وأن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة (صندوق النقد الدولي، 2025أ)

3. أهداف البحث ومنهجيته

1.3 أهداف البحث

يهدف البحث إلى الوصول إلى النتائج التالية:

أ. تحليل الآثار التاريخية لسوق النفط العالمية على نموذج التمويل العام في ليبيا

ب. تقييم تطورات سوق النفط خصوصا فيما يتعلق بتقلبات الأسعار النفطية على كيفية التخطيط المالي في ليبيا

ج. تفسير سيناريوهات محتملة للأسواق النفطية وتقدير كيفية استجابة النموذج التمويلي العام في ليبيا لهذه السيناريوهات

د. استخلاص النتائج من خلال المحاكاة وتقديم توصيات لرفع كفاءة نموذج التمويل العام للدولة

2.3 منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الكمي الذي يجمع بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي المقارن لفهم طبيعة العلاقة بين تقلبات سوق النفط العالمية ونموذج التمويل العام في ليبيا. ولا تعتمد الدراسة على بناء نموذج قياسي Econometric Model بالمعنى التقليدي الذي يستهدف اختبار العلاقات السببية الصارمة، وإنما ترتكز على تحليل كمي مدعوم بمؤشرات اقتصادية كلية وأساليب تحليل اتجاهات وسيناريوهات معتمدة في أدبيات اقتصاديات الموارد الطبيعية والمالية العامة. ويرتكز الإطار التحليلي للدراسة على تحليل ديناميكية العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة والسيولة النقدية ومؤشرات الاستقرار المالي، وذلك من خلال توظيف منهج تحليل الحساسية المالية (Fiscal Sensitivity Analysis) الذي يستخدم على نطاق واسع في دراسات اقتصادات الدول الريعية، حيث يتم قياس درجة استجابة المؤشرات المالية الكلية لتغيرات أسعار النفط ومستويات الإنتاج النفطي.

كما تعتمد الدراسة على نموذج تحليل الاعتماد المالي على الموارد الطبيعية (Resource Revenue Dependency Model)، وهو إطار كمي مستخدم في دراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لقياس درجة تعرض المالية العامة لتقلبات أسعار

السلع الأولية. ويقوم هذا النموذج على قياس نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة وتحليل أثر تغيرها على مؤشرات الاستدامة المالية. وتستخدم الدراسة كذلك أسلوب تحليل الاتجاهات الزمنية (Time Series Trend Analysis) لرصد تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية والمؤشرات النقدية خلال الفترة محل الدراسة، بما يسمح باستخلاص الأنماط الدورية والتقلبات الهيكلية في العلاقة بين القطاع النفطي والتمويل العام.

ومن أجل استشراف المستقبل، تعتمد الدراسة على منهج تحليل السيناريوهات الاقتصادية (Scenario-Based Analysis)، وهو منهج مستخدم في دراسات أسواق الطاقة والمالية العامة، حيث يتم بناء سيناريوهات متعددة لمسارات أسعار النفط والإنتاج النفطي، وتحليل انعكاساتها المحتملة على التدفقات النقدية للدولة الليبية، مع الاستفادة من منهجيات المحاكاة المالية المستخدمة في دراسات استقرار المالية العامة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية.

وتستند الدراسة في تحليلها إلى مزيج من البيانات الأولية والثانوية. وتشمل البيانات الأولية الاستفادة من آراء خبراء في القطاعين النفطي والمصرفي، بينما تشمل البيانات الثانوية تقارير المؤسسة الوطنية للنفط، وبيانات مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة أوبك والبنك الدولي.

ويسمح هذا التكامل بين التحليل النوعي والكمي بتقديم قراءة شاملة للعلاقة بين سوق النفط العالمية والتمويل العام في ليبيا، مع الحفاظ على الطابع التحليلي للدراسة دون الانخراط في نماذج قياسية قد تواجه قيوداً مرتبطة بضعف السلاسل الزمنية أو عدم استقرار البيانات في الحالة الليبية.

وقد تم استعمال مصادر البيانات والمعلومات الآتية:

أ. البيانات الأولية: الاستفادة من آراء خبراء في القطاع النفطي والمصرفي في ليبيا

ب. البيانات الثانوية: تقارير المؤسسة الوطنية للنفط الليبية (NOC) عن الإنتاج والعائدات، بيانات وتقارير المصرف المركزي الليبي حول الاحتياطي النقدي والتمويل العام، تقارير المنظمات الدولية مثل أوبك(OPEC) ، صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي.(WB) و أبحاث ودراسات سابقة حول العلاقة بين النفط والتمويل.

4. أدوات التحليل

1.4 التحليل الإحصائي والمالي.

استخدام مؤشرات اقتصادية ومالية مثل:

- سعر النفط مقابل الميزانية العامة
- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
- السيولة النقدية والاحتياطي الأجنبي
- أداء البنوك والقطاع المالي في ظل تقلبات النفط

2.4 تحليل الاتجاهات(Trend Analysis) .

- دراسة تطور أسعار النفط وتأثيرها على تمويل الدولة عبر السنوات.

3.4 تحليل السيناريوهات المستقبلية.

- بناء سيناريوهات مختلفة (سيناريو ارتفاع أسعار النفط، سيناريو انخفاضها) وتحليل تأثير كل سيناريو على التمويل الليبي.

5. نطاق البحث

1.5 النطاق الزمني: دراسة البيانات خلال آخر 10–20 سنة، مع التركيز على فترات التقلبات الكبيرة في أسعار النفط.

2.5 النطاق الجغرافي: التركيز على **ليبيا** مع بعض المقارنات بدول نفطية أخرى

6. حدود البحث

يركز البحث على التأثيرات المالية والتمويلية فقط، وليس على الجوانب السياسية أو الاجتماعية ويعتمد البحث على البيانات المتاحة وقد يواجه بعض القيود بسبب محدودية الإحصائيات الرسمية الحديثة.

II. لمحة عامة عن سوق النفط العالمية

1. تطورات العرض والطلب على النفط عالميًا

يُظهر "شكل1" تطور التوازن بين الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط بين عامي 2020 و2026، مع تمييز الفترة الممتدة من 2023 فصاعدًا كمجال للتوقعات. الخط الأزرق يمثل الإنتاج النفطي، بينما يشير الخط البني إلى الاستهلاك النفطي، ويعكس الرسم اتجاهات العرض والطلب على مدار السنوات الماضية والمستقبلية.

1.1 تحليل تطور التوازن النفطي عبر السنوات

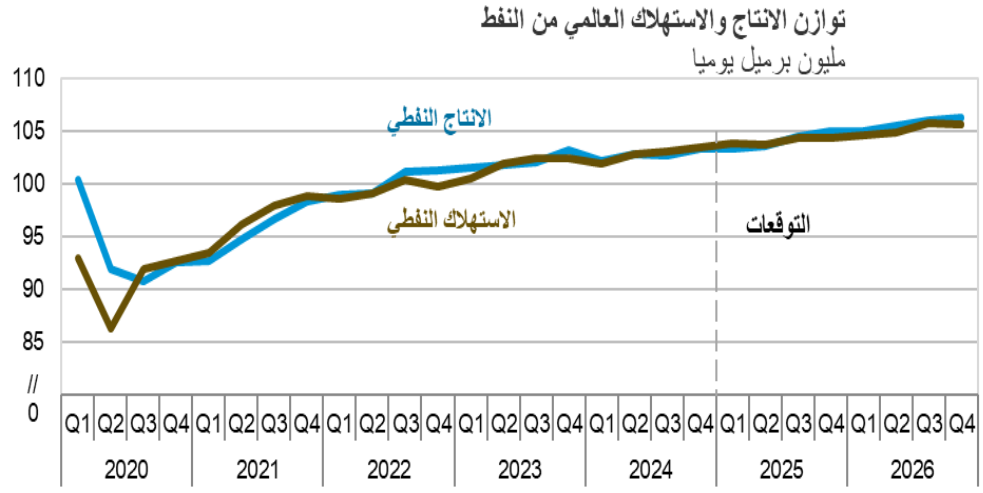
أ. **عام 2020**: يشير "شكل 1" إلى أن الإنتاج النفطي كان مرتفعًا مع بداية العام 2020 وبعدها شهد انخفاضًا حادًا في الربع الثاني،وهو من تأثير جائحة كورونا التي تسببت في تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الإغلاقات الاقتصادية وتقلص حركة النقل والسفر. قد يكون ذلك دفع المنتجين إلى خفض الإنتاج استجابةً للطلب الضعيف، وهو ما يفسر الانخفاض الحاد في الخط الأزرق.

ب. **عام 2021**: بدأ الاستهلاك في التعافي من أدنى مستوياته، مما انعكس على مستويات الإنتاج التي أخذت في الارتفاع التدريجي لمواكبة الطلب المتزايد. هذا العام شهد تحسنًا في النشاط الاقتصادي العالمي، مع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة وانتعاش حركة النقل والتصنيع. وبالتالي، استجابت أسواق النفط بزيادة الإنتاج تدريجيًا.

ج. **عام 2022**: استمرت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في التقلص، حيث شهد السوق ارتفاعًا تدريجيًا في مستويات الطلب مع تعافي الاقتصاد العالمي، لاسيما مع تعافي الطلب على السفر الجوي وزيادة النشاط الصناعي. كما شهد هذا العام اضطرابات في العرض بسبب الأحداث الجيوسياسية، مما كان له سبب في تقلبات مستويات الإنتاج والاستهلاك .

د. **توقعات 2023–2026**: تظهر الخطوط في الجزء التوقعي من الرسم البياني استمرارًا لنمو الطلب العالمي على النفط، مع زيادة مطردة في الإنتاج لمواكبته. مما يدل أن الإنتاج والاستهلاك سيتقاربان بشكل ملحوظ بحلول 2026، مما يحقيق توازن نسبي بين العرض والطلب على النفط في السوق العالمية. هذه التوقعات قد تتأثر بعدة عوامل مثل سياسات الإنتاج لمنظمة أوبك+، واتجاهات الاقتصاد العالمي، وتحول العديد من الدول المتقدمة نحو مصادر الطاقة المتجددة (الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة ، 2025)

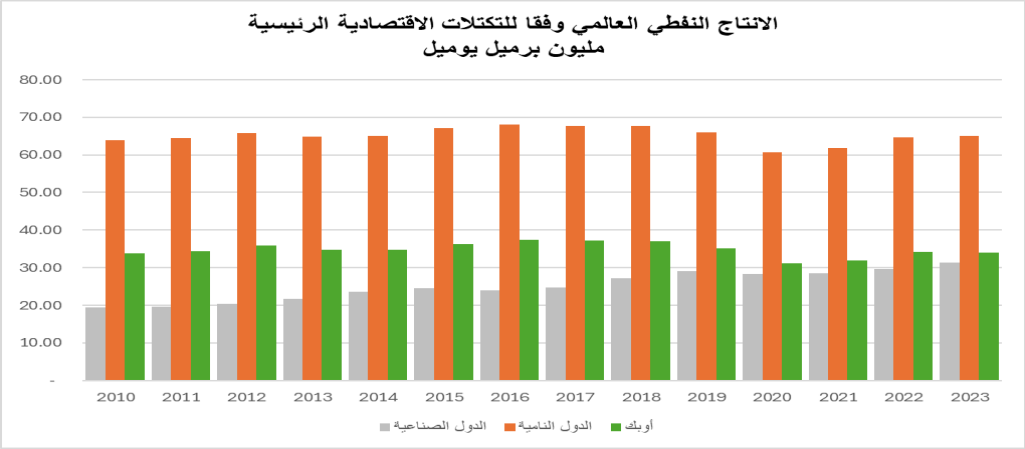
في الخلاصة "شكل 1" يظهر بصورة واضحة أن سوق النفط شهد اضطرابات كبيرة في عام 2020 بسبب جائحة كورونا، و بعدها حدثأ تعافى فاقترب الطلب تدريجيًا من مستويات الإنتاج المتزايدة، مما يدل على توازن متوقع في السوق في عام 2026.



شكل 1: توازن الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط (وكالة معلومات الطاقة الأمريكية ، 2024)

2. أهم الدول المنتجة والمستهلكة

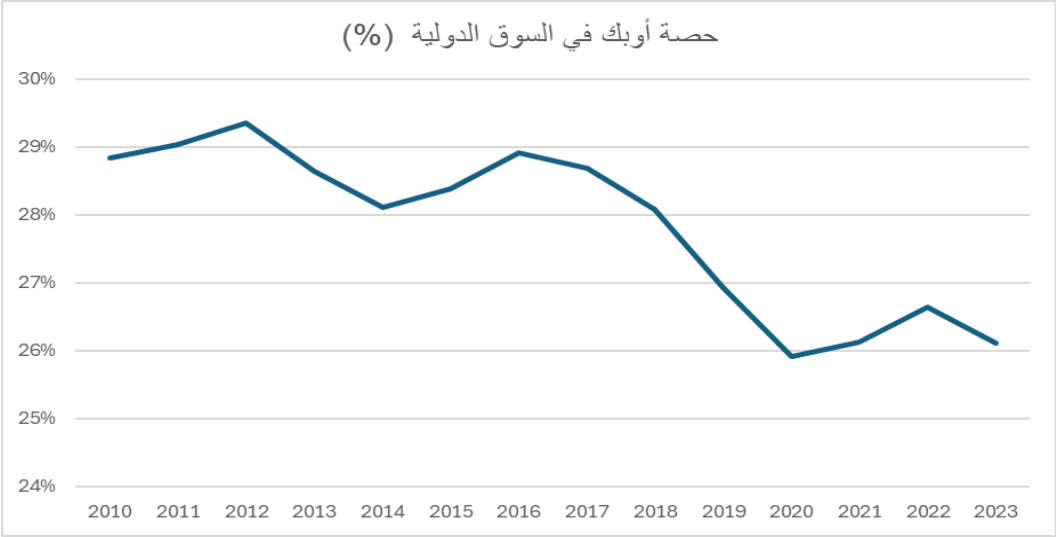
بالرجوع لـ"شكل2" هناك عدد من الدول تبرز كأكبر المنتجين واخرى تبرز كأكبر المستهلكين للنفط ، بالإضافة إلى وجود تكتلات ومنظمات رئيسية تؤثر على سوق النفط العالمي. من بين أكبر الدول المنتجة للنفط، تأتي الولايات المتحدة في المقدمة، تليها المملكة العربية السعودية، التي تعتبر العمود الفقري لمنظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط)، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد سياسات الإنتاج والأسعار. حيث تعتبر روسيا من أكبر المنتجين، وهي ليست عضوًا في أوبك ولكنها تعمل بشكل وثيق مع المنظمة في إطار تحالف أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك +، 2025).



شكل 2: الإنتاج النفطي العالمي وفقاً للتكتلات الاقتصادية الرئيسية (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب).

3. حصة أوبك في السوق العالمية للنفط:

"شكل3" يوضح حصة أوبك في السوق الدولية، حيث تعتبر الولايات المتحدة أيضًا واحدة من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، تليها الصين، التي شهدت نموًا سريعًا في الطلب على الطاقة بسبب التوسع الصناعي والنمو السكاني. الهند أيضًا تعد من كبار المستهلكين،حيث يتزايد طلبها على النفط مع نمو اقتصادها.



شكل 3: حصة أوبك في السوق الدولية (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب).

منظمة أوبك، التي تأسست في عام 1960،تضم في عضويتها دولًا مثل السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران وفنزويلا. تلعب أوبك دورًا رئيسيًا في تنظيم إنتاج النفط وتحديد الأسعار من خلال تنسيق سياسات الإنتاج بين أعضائها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل أوبك بتنسيق وثيق مع روسيا و عدة دول أخرى في إطار تحالف أوبك+، الذي يهدف إلى تحقيق استقرار في سوق النفط العالمي.

فيما يتعلق بالتكتلات الرئيسية،تعتبر وكالة الطاقة الدولية (IEA) منظمة مهمة تضم في عضويتها العديد من الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا. تهدف الوكالة إلى ضمان أمن الطاقة وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات المتعلقة بالإمدادات والأسعار.

القيادات في هذه التكتلات تلعب دورًا مهمًا في تشكيل سياسات النفط العالمية. على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية تعتبر لاعبًا رئيسيًا في أوبك وتؤثر بشكل كبير على قرارات الإنتاج والأسعار. الولايات المتحدة تلعب أيضًا دورًا مهمًا في سوق النفط من خلال سياساتها الداخلية والخارجية، بما في ذلك العقوبات على بعض الدول المنتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا.

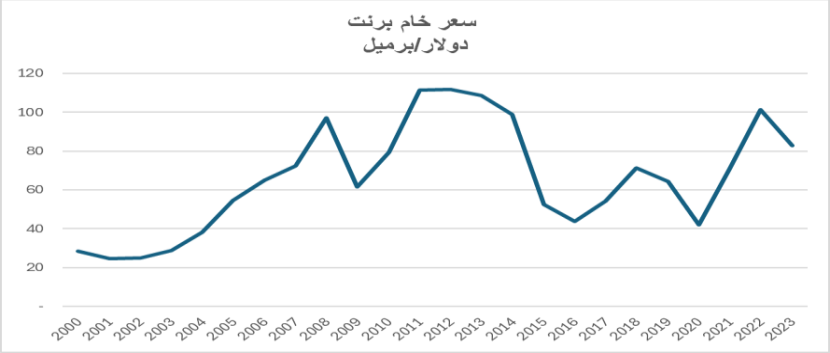
تعد روسيا واحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط على مستوى الدول في العالم حيث تلعب روسيا دورًا رئيساً في سوق النفط العالمي وذلك بفضل احتياطياتها الهائلة من النفط والغاز، كما تمتلك روسيا تأثيرًا كبيرًا على أسعار النفط وتوازن السوق العالمي. وعلى الرغم من أنها ليست عضوًا في منظمة أوبك، إلا أنها تعمل بشكل وثيق مع المنظمة في إطار تحالف أوبك+،الذي تأسس في عام 2016 لتعزيز التعاون بين الدول المنتجة للنفط خارج أوبك وأعضائها.

بشكل عام، تعتبر صناعة النفط عالمية ومعقدة، حيث تتفاعل فيها مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ومصالح التكتلات الدولية مثل أوبك ووكالة الطاقة الدولية مما يؤثر بشكل مباشرة على استقرار أسعار النفط العالمية (سلامة، 2017).

4. العوامل المؤثرة في أسعار النفط (السياسية، الاقتصادية، البيئية)

1.4 تطور أسعار النفط من عام 2000 إلى 2023: المحطات الرئيسية والتأثيرات الكبرى

"شكل4" يستعرض بيانات أسعار نفط برنت للفترة الممتدة من عام 2000 حتى العقد الحالي تقلبات كبيرة تأثرت بعوامل اقتصادية وسياسية عالمية متعددة. يمكن تقسيم تطورات الأسعار إلى عدة محطات رئيسية وفقًا للأحداث العالمية المؤثرة على أسواق النفط.



شكل 4:سعر خام برنت دولار للبرميل (معهد الطاقة البريطاني، 2024).

أولاً: الفترة من 2000 :2008 – صعود قوي مدفوع بازدياد الطلب الصيني والأزمة المالية

في بداية القرن الحادي والعشرين، كان الطلب المتزايد على الطاقة، خاصة من الصين والهند، أحد العوامل الرئيسية التي دفعت بأسعار النفط إلى الارتفاع. في عام 2000، كان متوسط سعر برميل خام برنت عند 28.66 دولارًا، بعدها بدأ سعر البرميل في الارتفاع بشكل تدريجي ليصل إلى 54.57 دولارًا في عام 2005. وبدخول الصين بقوة إلى الاقتصاد العالمي بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، ازداد الطلب الصيني على النفط بشكل كبير، مما تسبب في ارتفاع الأسعار بشكل حاد. وصلت الأسعار إلى ذروتها في 2008 عند مستويات فاقت 140 دولارًا للبرميل، مدفوعة بالنمو الاقتصادي المتسارع للدول النامية والأزمات الجيوسياسية.

ثانياً: الفترة من 2008 :2009 –الأزمة المالية العالمية وانهيار الأسعار

عند اندلاع الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من عام 2008، تسببت هذه الأزمة في انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بشكل عام مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط من ذروة تجاوزت 140 دولارًا للبرميل إلى أقل من 40 دولارًا بنهاية عام 2008. كان هذا الانهيار أحد أسرع انهيارات الأسعار في تاريخ سوق النفط، إذ خسر النفط أكثر من ثلثي قيمته خلال أشهر قليلة، بسبب .تراجع النشاط الصناعي وانخفاض الطلب على الوقود بسبب الركود الاقتصادي العالم

ثالثاً: الفترة من 2009 :2014 – تعافٍ ثم صدمة سعرية جديدة

مع تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية وعودة النشاط الصناعي، بدأت أسعار النفط في الارتفاع مجددًا. في 2010، بلغ متوسط سعر برميل برنت 79.61 دولارًا، وقفز في عام 2011 إلى 111.26 دولارًا بسبب التوترات في الشرق الأوسط، مثل الربيع العربي والعقوبات المفروضة على إيران،إلى جانب استمرار الطلب القوي من الاقتصادات الناشئة.

وبقيت الأسعار مرتفعة فوق 100 دولار للبرميل لعدة سنوات، مستفيدة من النمو الاقتصادي في الصين، وارتفاع الطلب في الاقتصادات الناشئة، وعدم استقرار الإمدادات بسبب الحروب والصراعات في دول منتجة للنفط مثل ليبيا والعراق. ومع ذلك، بدأت الأسعار في التراجع التدريجي بعد عام 2014،حيث تراجع الطلب العالمي وسط تزايد الإنتاج الأميركي من النفط الصخري، ما أدى إلى فائض في المعروض من النفط الخام. بحلول عام 2016،انخفض سعر برميل برنت إلى 54.57 دولارًا،بعد أن كان قد تجاوز 100 دولار في الأعوام السابقة.

رابعاً: الفترة من 2015 :2019 – تأثير النفط الصخري الأمريكي والاضطرابات الجيوسياسية

في هذه الفترة، لعبت ثورة النفط الصخري الأميركي دورًا رئيسيًا في إغراق الأسواق العالمية بالنفط، مما أدى إلى استمرار الأسعار عند مستويات منخفضة مقارنة بما كانت عليه قبل 2014. في 2016، تراجع سعر البرميل إلى 38.26 دولار، إلا أنه تعافى في السنوات اللاحقة مع التعديلات في إنتاج منظمة أوبك+ بقيادة السعودية وروسيا، حيث عادت الأسعار إلى الارتفاع لتصل إلى 71.34 دولار في عام 2018. إضافة إلى ذلك، تأثرت السوق بعدم الاستقرار الجيوسياسي مثل العقوبات المفروضة على إيران والتوترات في منطقة الشرق الأوسط، مما زاد من تقلب الأسعار (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024أ).

خامساً: عام 2020: صدمة جائحة كورونا وانهيار الأسعار

شهدت أسعار النفط انهيارًا تاريخيًا بسبب تفشي جائحة كورونا (COVID-19) مما تسبب في الإغلاق الاقتصادي العالمي مما أدي إلى ضعف الاستثمار والاستهلاك و الطلب على السلع والخدمات، وعلى الأخص النفط والسياحة. حيث توقفت جميع طرق الموصلات مثل الطيران والتنقل مما ساهم في نقص الطلب على الوقود، مما أدى إلى تراجع سعر خام برنت إلى 41.96 دولارًا في عام 2020، مع تسجيل أسعار سلبية للنفط الأمريكي (خام غرب تكساس الوسيط) لأول مرة في التاريخ في أبريل 2020 بسبب زيادة حجم المخزونات وانخفاض الطلب علي النفط إلى مستويات لم تقدر من قبل (ارزقي و هانغوين، 2020).

سادساً: الفترة من 2021 :2023 – التعافي من الجائحة والأزمات الجيوسياسية

مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي في 2021، عاد الطلب على النفط للارتفاع، مما انعكس على الأسعار. حيث بلغ متوسط سعر برميل برنت 70.86 دولار في عام 2021 و100.93 دولار في 2022. هذه الزيادة الحادة تعود إلى تراجع الإنتاج خلال فترات الإغلاق الوبائي، والذي ترافق مع قرارات أوبك+ بتخفيض الإنتاج لدعم الأسعار، فضلاً عن تعافي الطلب الصيني بعد تراجع الجائحة. إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية عرضت الأسواق العالمية مرة اخرى لصدمة كبيرة في 2022 مما أدى إلى اضطراب الإمدادات النفطية خاصة مع العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، الدولة المصدرة الثانية عالميًا للنفط.

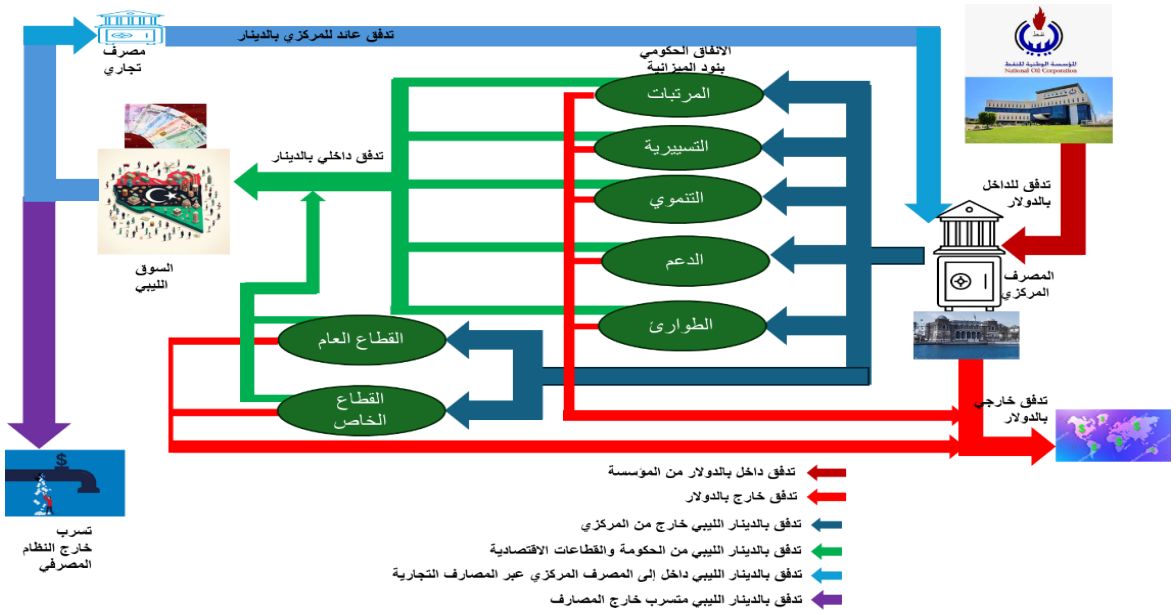
5. الاتجاهات المستقبلية لأسعار النفط آفاق 2024 وما بعدها: توجهات الطاقة المتجددة والتغيرات الجيوسياسية وتأثيراتها

تشير التوقعات حتى عام 2026 أن يستعيد السوق توازنه بين العرض والطلب مع تجاوز الإنتاج حاجز 105 ملايين برميل يوميًا. ومن العوامل التي قد تؤثر على هذه التوقعات تحركات منظمة أوبك+، ومستقبل الطلب على النفط في الصين، بالإضافة إلى مدى التقدم في الطاقة المتجددة وبدائل الوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن يستمر تقلب الأسعار نتيجة التوترات الجيوسياسية وتغيرات السياسة النفطية لدى كبار المنتجين مثل المملكة العربية السعودية وروسيا. أيضاً التوجهات العالمية نحو تحقيق الحياد الكربوني قد تفرض ضغوطًا طويلة الأمد على الأسعار، خاصة مع ارتفاع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والتحول نحو استخدام تقنيات أكثر استدامة في استهلاك الطاقة.

III. العلاقة بين النفط والتمويل في ليبيا

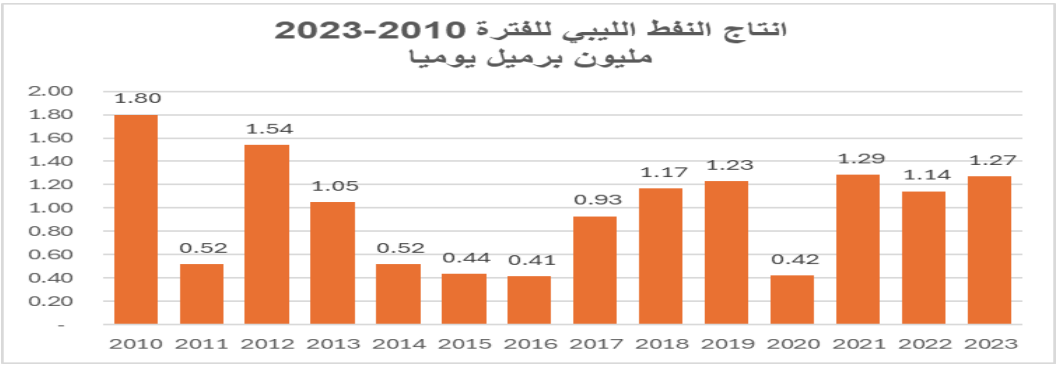
1. نموذج التدفق النقدي

يظهر "شكل 5" التدفق النقدي بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الليبي، حيث تعتمد الدورة النقدية بشكل رئيسي على عوائد النفط كمصدر أساسي للنقد الأجنبي وتمويل الاقتصاد.



شكل 4: نموذج التمويل العام في الدولة الليبية " مطور بواسطة د.انتصار جمعة بناء على مناقشات مع خبراء في النفط والمصارف"

بعد استخراج النفط تقوم المؤسسة الوطنية للنفط ببيع فائض الإنتاج في السوق العالمية للنفط. تختلف مستويات الإنتاج وفقا للاستثمار الذي تقوم به المؤسسة وقد وصل الإنتاج النفطي في سنة 2010 إلى 1.8 مليون برميل يوميا ألا أنه أنخفض في العقد 2011–2020 نتيجة للاضطرابات السياسية وإغلاق حقول وموانئ تصدير النفط. كما يوضح "شكل 6" إنتاج النفط الليبي للفترة ما بين 2010–2023.



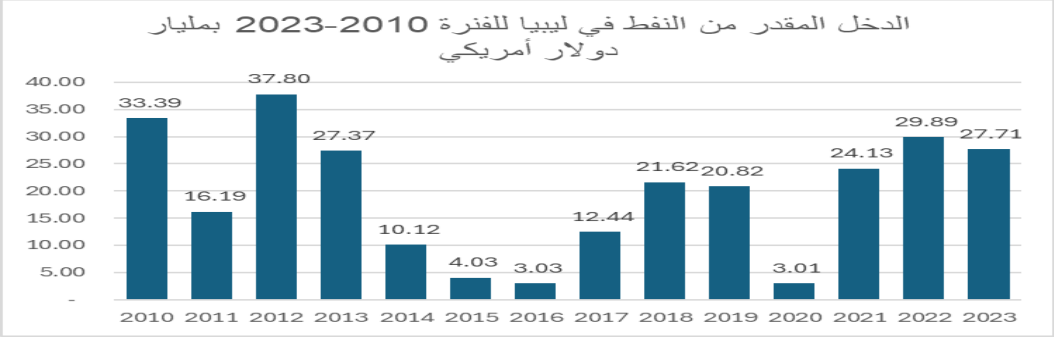
شكل 5: إنتاج النفط الليبي للفترة ما بين 2010–2023 (مصرف ليبيا المركزي و المؤسسة الوطنية للنفط، 2010–2023)

وبعد أن يتم تحويل كميات من الإنتاج إلى المصافي المحلية لمقابلة الطلب المحلي على الوقود تقوم المؤسسة ببيع الفائض إلى السوق العالمية. وتمتلك ليبيا طاقة تكرير تصل إلى 380 ألف برميل يوميا، ألا أن مصفاة رأس لانوف بطاقة 220 ألف برميل يوميا هي خارج الخدمة

منذ سنة 2012 وعليه فأن النفط الخام المخصص لها يتم بيعه في السوق العالمية مما يترك 160 ألف برميل للتكرير المحلي فقط خلال الفترة 2013-2023.

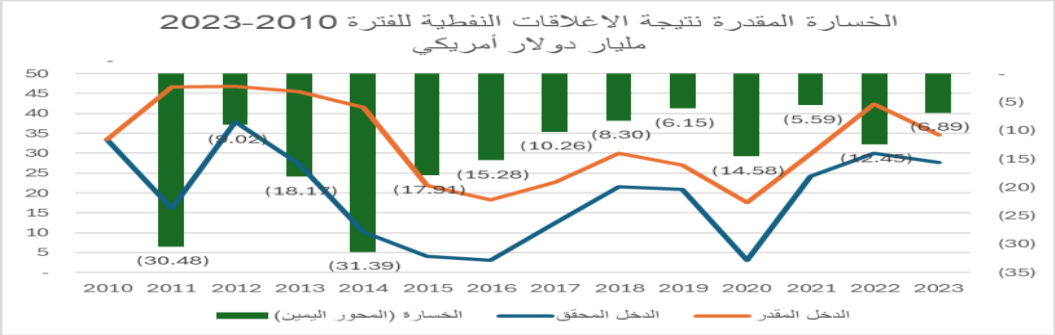
ولتقدير الدخل الذي حققته المؤسسة في الفترة 2010 إلى 2023 تم استقطاع المخصص للتكرير للسوق والمحلي وحصة الشركاء التي تقدر 15% من الإنتاج النفطي وضرب المتبقي في السعر برنت العالمي الذي تسعر به الخامات الليبية (مصرف ليبيا المركزي و المؤسسة الوطنية للنفط، 2010-2023)

ويوضح "شكل 7" أدناه الدخل السنوي للفترة 2010-2023 بمليار دولار أمريكي، ويلاحظ أن الدخل قد أنخفض بشدة في الفترة 2014-2017 نتيجة إغلاق الموانئ والحقول النفطية نتيجة الاضطرابات السياسية وانخفاض أسعار النفط نتيجة حرب الأسعار التي شنتها المملكة العربية السعودية على منتجي النفط الصخري الأمريكي وكذلك عدم تعاون روسيا مع سياسات أوبك، وبالرغم من التعافي في سنتي 2018 و2019 ألا أن الدخل أنخفض بشدة من جديد في سنة 2020 نتيجة الإغلاقات وكذلك انهيار أسعار النفط بسبب آثار انتشار وباء كورونا.



شكل 6: الدخل المقدر من النفط في ليبيا للفترة 2010-2023 مطور بواسطة د. انتصار جمعة بناءً على (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب)

ولكي يتضح لنا الخسارة التي عانت منها ليبيا نتيجة التوقف عن الإنتاج النفطي فقط بغض النظر عن الأسعار يمكن مراجعة "شكل 8" أدناه والذي يوضح الفرق بين استمرار الإنتاج الليبي بمستويات سنة 2010 وبنفس الأسعار السارية في الفترة مقارنة بالإنتاج المحقق وبنفس ذات الأسعار. الخسارة الكلية وفقا لهذه الحسبة تصل إلى 186 مليار دولار أمريكي (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب).



شكل 7: الخسارة المقدرة نتيجة الإغلاقات النفطية للفترة 2010–2023 مطور بواسطة د.انتصار جمعة بناءً على أرقام الإنتاج من (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب)، (معهد الطاقة البريطاني، 2024).

1.1 العوائد من المبيعات بالدولار تُحوّل إلى مصرف ليبيا المركزي

يستلم المصرف المركزي دفعات نقدية بالدولار الأمريكي نتيجة بيع الإنتاج النفطي من قبل المؤسسة الوطنية للنفط عن طريق المصرف الليبي الخارجي. ويعرض (الجدول 1) أدناه الذي يصدره مصرف ليبيا المركزي في نشرته الاقتصادية الربع سنوية الإيرادات من المبيعات النفطية بالدينار الليبي. ووفقا للبيانات الشهرية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي فأن التحويلات تتم بطريقة دفعات شهرية، ولا يوجد نسق معين تم رصده لضوابط التحويل الزمنية.

وقد توقفت المؤسسة الوطنية للنفط في بعض الأحيان عن التحويل المنتظم للعائدات نتيجة الصعوبات المالية التي واجهتها في عمليات دفع الالتزامات التي تترتب عليها نتيجة عدم استطاعتها لتغطية تكاليف الإنتاج أو الديون المترتبة على استيراد المحروقات من الخارج خصوصا بعد توقف مصفاة رأس لانوف عن العمل وتحويل الكميات المخصصة لها للتصدير مما يعني أنها تدخل دورة التدفق النقدي عبر مصرف ليبيا المركزي.

ويجب على الجهات المختصة أن تراجع ضبط عمليات التحويل بما يكفل تغطية الالتزامات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط عبر دورة التدفق النقدي بهدف منع الاضطرابات التدفق النقدي والذي سيؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدولة.

جدول 1: إيرادات ومصروفات الميزانية العامة (مصرف ليبيا المركزي، 2024أ) .

Items	During			خلال			البنـود
	2024.03.31	2023	2022	2021	2020	2019	
1- Revenues :	23,805.5	125,917.7	134,376.2	105,620.0	22,818.0	57,365.2	1- الإيرادات :
A – Oil Revenues	23,140.8	121,692.3	130,535.1	103,368.9	5,280.0	31,394.7	أ – إيرادات نفطية
B – Non-Oil Revenues	664.7	4,225.4	3,841.1	2,251.1	2,281.0	2,523.2	ب – إيرادات غير نفطية
C- Revenues from Tax Imposed on Sales of Foreign Currencies.	-	-	-	-	15,257.0	23,447.3	ج – إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي
2- Expenditures :	13,476.7	125,726.4	127,874.4	85,775.9	37,310.0	45,813.0	2- المصروفات :
A – Salaries	10,235.9	59,998.5	47,139.4	33,065.1	21,817.0	24,511.6	أ – المرتبات
B – Administrative Expenditures	527.8	8,990.5	8,959.9	7,999.1	3,565.0	9,428.9	ب – التسييرية
C – Development Expenditures	0.0	11,999.0	17,464.7	17,390.2	1,801.0	4,637.5	ج – التحول
D- Subsidies and price stabilization	2,057.4	20,000.0	20,038.0	20,830.3	5,600.0	7,235.0	د – الدعم وموازنة الأسعار
- Fuel	0.0	0.0	4,990.0	9,973.3	3,400.0	4,200.0	- المحروقات
- Electricity and Public Lighting	1,096.2	4,385.0	2,745.0	840.0	720.0	820.0	- الكهرباء
- Medical Subsidies	0.0	4,149.5	1,775.0	2,950.0	850.0	1,545.0	- الأدوية
- Public Service (cleaning)	187.5	750.0	747.7	425.0	400.0	410.0	- النظافة العامة
- Water and Sanitation	145.0	580.0	358.0	230.0	230.0	260.0	- المياه والصرف الصحي
- Financial loans to cover children's grants	0.0	6,730.8	6,806.2	4,412.0	-	-	- علاوة الأبناء
- Others	628.7	3,404.7	2,616.1	2,000.0	-	-	- أخرى
E- NOC & GECOL (Extraordinary financial arrangements)	655.6	24,738.4	34,272.4	-	-	-	هـ - تركيبات مالية إستثنائية (المؤسسة الوطنية للنفط ، الشركة العامة للكهرباء)
F- Emergency Budget	-	-	-	6,490.9	4,527.0	-	و– ميزانية الطوارئ

2.1 المصرف المركزي يحتفظ بهذه العوائد لحين استلام أوامر الإنفاق من وزارة المالية

يشير القانون المالي للدولة الليبية وقانون المصارف وتعديلاتهم إلى أن مصرف ليبيا المركزي هو الجهة العامة التي تقوم بالاحتفاظ بدخل المبيعات النفطية لحساب وزارة المالية، ووفقا للنسق القانوني فأن مصرف ليبيا المركزي يعمل على تنفيذ أوامر وزارة المالية بالإنفاق للجهات الحكومية وفقا لقانون الميزانية الذي يصدر سنويا. وتجب الملاحظة هنا أن أي فوائض مالية يتم تحقيقها فوق الميزانية السنوية تعتبر احتياطات مالية وعلى المصرف استثمارها محليا أو في السوق الدولي في أدوات استثمارية خالية من المخاطرة مثل السندات الحكومية الأمريكية أو الأوربية أو الذهب، ولا يمكن لوزارة المالية الوصول إلى هذه الفوائض ألا بقانون صادر عن السلطة التشريعية في الدولة.

كما يجوز للمصرف المركزي إقراض الحكومة لتغطية العجز في الميزانية بنسب محددة لتغطية العجز أن حدث في الميزانية على أن تعيد الحكومة كامل القرض إلى المصرف لضمه من جديد إلى الاحتياطات المالية.ولا ينبغي للمصرف أن يغطي العجز الحكومي في الإنفاق العام ألا بعد تشريع من السلطة التشريعية.

3.1 تحويل العائدات إلى الإنفاق المحلي

يقوم المصرف المركزي ببيع الدولار للحكومة الليبية بسعر صرف محدد، ما يؤدي إلى ضخ الدينار الليبي في السوق

يبدأ المصرف المركزي عملية تمويل التدفق النقدي من خلال تحويل العائدات الدولارية إلى إنفاق محلي. يتم ذلك عبر بيع الدولار للحكومة الليبية بسعر صرف يتم تحديده من المصرف نفسه وفقا للقانون، هذا السعر يثبت قيمة الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة العملة الافتراضية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، ومن خلال طبع العملة الليبية يستطيع المصرف ضخ الدينار الليبي في السوق المحلية. هذه العملية تُسهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل الموازنة العامة للدولة، التي تُغطي عدة بنود إنفاق رئيسية.

يتم استخدام الدينار في تمويل الموازنة العامة للدولة، والتي تشمل:

أ. المرتبات: وهي الحصة الأكبر من الإنفاق. يُخصص جزء كبير من هذه الأموال لتغطية المرتبات، وهي الحصة الأكبر من الإنفاق ،وتشمل رواتب العاملين في القطاع العام بمختلف مؤسساته.

ب. المصروفات التشغيلية:يتم توجيه جزء آخر نحو المصروفات التشغيلية، التي تهدف إلى تسيير المرافق الحكومية وتغطية تكاليف تشغيل المؤسسات العامة.

ج. الإنفاق التنموي: الإنفاق التنموي يشكل بندًا مهمًا آخر، حيث يُستخدم لتمويل المشاريع والبنية التحتية، مثل بناء وصيانة الطرق، وتطوير شبكات الكهرباء والمياه، وغيرها.

د. الدعم الحكومي للمحروقات، السلع، وغيرها: الدعم الحكومي يُعدّ كذلك من المجالات التي يتم تمويلها من هذه العائدات، حيث يشمل دعم المحروقات والسلع الأساسية لتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين.

هـ. المصروفات الطارئة: بالإضافة إلى البنود السابقة يُخصص جزء من التمويل للمصروفات الطارئة والتي تشمل الحالات الاستثنائية مثل الأزمات المفاجئة أو الاحتياجات غير المتوقعة التي تتطلب تدخلاً ماليًا عاجلًا.

4.1 تدفق النقود في النظام المالي الليبي: تحليل للعوائق وآثار الاختناقات في السيولة.

يتميز النظام المالي الليبي بتعقيداته الخاصة، حيث تؤثر عوامل متعددة على تدفق الأموال داخل الاقتصاد الليبي أهمها أن والقطاع الخاص يفضل الاحتفاظ بالسيولة نقدًا خارج النظام المصرفي وتدخلات السماسرة في سوق السيولة. ولتوضيح آلية تدفق الأموال والعقبات المصاحبة لذلك يمكن تقسيم العملية إلى المراحل الآتية:

1.4.1 تدفق الأموال من الحكومة إلى الاقتصاد

تقوم الحكومة بتحويل جزء كبير من الأمول الى الاقتصاد عبر:

أ. المرتبات والتحويلات: تدفع الحكومة مرتبات القطاع العام والتحويلات الاجتماعية (مثل المعاشات والدعم النقدي)، والتي يتم إيداعها في الحسابات المصرفية للمستفيدين.

ب. المشاريع العامة والعقود الحكومية: حيث تقوم الحكومة بالصرف على تنفيذ مشروعات البنية التحتية في القطاعات المختلفة مثل البناء والخدمات العامة والطاقة والتطويرالتي تنفذها عبر المقاولين وشركات القطاع الخاص وبذلك تدفق الأموال في الاقتصاد.

2.4.1 انتقال الأموال إلى القطاع الخاص.

بعد دفع المرتبات والمستحقات الحكومية، تمر الأموال بالخطوات التالية:

أ. يستهلك الموظفون والمستفيدون من التحويلات النقدية المنتجات والخدمات، مما يغذي الطلب في الأسواق المحلية.

ب. يحصل القطاع الخاص (الشركات والتجار) على السيولة من خلال مبيعات السلع والخدمات، بالإضافة إلى المدفوعات التي يتلقاها من الحكومة مقابل المشاريع التي ينفذها.

3.4.1 عنق الزجاجة في السيولة داخل المصارف التجارية

بالرغم من أن الأموال تتدفق من الحكومة إلى النظام المصرفي، إلا أن هناك مشاكل كبيرة في توفر السيولة داخل المصارف التجارية تواجه العملاء من صعوبة في سحب أموالهم. وذلك إلى عدة أسباب أهما:

أ. ضعف الثقة في النظام المصرفي حيث يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد خارج المصارف.

ب. تحديد سقوفات للسحب النقدي من المصارف التجارية بسبب نقص السيولة المتاحة، الذي من شأنه تقليل كمية الأموال المتداولة رسميًا..

ج. محدودية دوران الأموال داخل المصارف بسبب تفضيل العديد من التجار والمواطنين التعامل نقدًا خارج النظام المصرفي.

4.4.1 المضاربة ودور السوق السوداء في أزمة السيولة

في ظل محدودية السيولة المتوفرة في المصارف التجارية، يستغل بعض السماسرة هذا الوضع عن طريق شراء الأموال المودعة في البنوك بنسبة خصم، ثم بيعها بأسعار مرتفعة نقدًا لمن يحتاجون إلى السيولة بشكل ملحّ، هذه العمليات تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة خارج النظام المصرفي، مما يُفاقم الأزمة ويقلل من حجم الودائع داخل المصارف، وبالتالي يزيد الأمر سوءًا، كما يقوم بعض التجار برفض

المدفوعات المصرفية، ما يُجبر الأفراد على سحب أموالهم نقدًا من البنوك بأسعار مرتفعة مقابل استبدال الشيكات التجارية أو التحويلات المصرفية بالنقد، وهذا يؤدي إلى دورة مغلقة تعمّق المشكلة.

5.4.1 تأثير نقص السيولة على الاقتصاد والقطاع الخاص.

أ. تراجع الإنفاق الإستهلاكي: تردد الأفراد في صرف أموالهم لنقص السيولة يتسبب في و حالة ركود في السوق بسبب ضعف الطلب على السلع والخدمات.

ب. المضاربة في تحويل الشيكات الى نقد : يضطر الأفراد والشركات الذين لا يستطيعون الحصول على السيولة من البنوك إلى اللجوء إلى تجار السوق السوداء الذين يفرضون عمولات مرتفعة لتحويل الشيكات إلى نقد، مما يزيد من حدة المشكلة.

ج. زيادة المضاربة النقدية: يضطر الأفراد والشركات الذين لا يستطيعون الحصول على السيولة من البنوك إلى اللجوء إلى تجار السوق السوداء الذين يفرضون عمولات مرتفعة لتحويل الشيكات إلى نقد، مما يزيد من حدة المشكلة.

د. تأثير سالب على الاستثمار: عدم توفر السيولة الكافية داخل المصارف، يعقد على القطاع الخاص تنفيذ مشاريع جديدة أو تمويل عمليات التوسع.

هـ. اتساع الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي: مع استمرار صعوبات السحب النقدي، يزداد الاعتماد على التعاملات النقدية المباشرة خارج النظام المصرفي، مما يقلل من فرص الحكومة في مراقبة تدفق الأموال أو التحكم في المعروض النقدي (صندوق النقد الدولي، 2025ب) .

6.4.1 الحلول المحتملة لتخفيف أزمة السيولة

أ. إتباع سياسات مالية واضحة تضمن توفر السيولة في البنوك بشكل مستمر لزيادة ثقة المواطنين في القطاع المصرفي لزيادة ثقة المواطنين في القطاع المصرفي.

ب. جذب المستثمرين لشراء سندات حكومية مربحة من خلالها يتم سحب السيولة الفائضة من السوق غير الرسمية وإدخالها إلى القطاع المصرفي.

ج. تعزيز التحول إلى المدفوعات الرقمية من خلال تشجيع الدفع الإلكتروني والتعامل عبر التطبيقات المصرفية للحد من الطلب على النقد.

د. إصلاح النظام المصرفي ومكافحة السوق السوداء بفرض رقابة صارمة على المضاربة و بيع النقد بأسعار تفوق السعر الرسمي.

هـ. رفع الثقة في البنوك وإعادة هيكلة السياسة النقدية لتشجيع إعادة الأموال المكتنزة إلى المصارف عبر الحوافز الضريبية.

باختصار، تدفق الأموال في النظام المالي الليبي يعاني من اختناقات كبيرة بسبب ضعف الثقة بالمصارف وانتشار المضاربة وغياب حلول مالية حديثة، مما يؤدي إلى استمرار أزمة السيولة ويؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام. تحتاج هذه الأزمة إلى إصلاحات هيكلية في

النظام المالي، إلى جانب استراتيجيات لمكافحة المضاربة وتشجيع التعاملات المصرفية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد (صندوق النقد الدولي، 2025ب).

5.1 دور القطاع المصرفي

المصارف التجارية تتلقى الإيداعات من القطاعين العام والخاص، هذه الإيداعات قد تتحول إلى **قروض واستثمارات**، ولكن في ليبيا تعاني المصارف من قيود في الإقراض.

6.1 مشكلة تسرب النقود خارج القطاع المصرفي وتأثيرها على التوازن النقدي

1.6.1 مفهوم تسرب النقود

التسرب النقدي يعني عدم عودة النقود إلى النظام المصرفي بعد توزيعها و تبقى خارج المصارف في شكل سيولة نقدية مما يؤدي إلى ضعف قدرة المصارف على الإقراض وإدارة السيولة.

ويحدث التسرب النقدي في ليبيا بسحب الأموال من المصارف دون إعادة إيداعها حيث أن الكثير من المواطنين والتجار يفضلون الاحتفاظ بالسيولة النقدية خارج البنوك بسبب عدم الثقة في النظام المصرفي في الحفاظ على القيمة الحقيقية لإيداعاتهم، والخوف من نقص السيولة أو القيود المفروضة على السحب. هذا يؤدي إلى شح السيولة داخل البنوك، مما يحدّ من قدرتها على تقديم القروض أو تلبية احتياجات العملاء. ومن ناحية أخرى فأن تسرب النقود خارج النظام المصرفي والدورة النقدية الموضحة بنموذج التدفق النقدي يخلق المضاربة على النقد الأجنبي إذ أن توفر الدينار الليبي بكميات كبيرة خارج النظام المصرفي، يلجأ الأفراد والتجار إلى تحويله إلى دولار في السوق الموازية خوفًا من تدهور قيمته، هذا يزيد الطلب على الدولار، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي وانخفاض قيمة الدينار.

ونتيجة لتسرب النقد خارج النظام المصرفي يتضخم الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل)، فعندما تتم جزء كبير من المعاملات التجارية خارج النظام المصرفي، بحيث يتم الدفع نقدًا، ما يعني أن الأموال لا تعود إلى المصارف، هذا يجعل المصارف تعاني من شح الودائع، بينما تستمر الكتلة النقدية في التوسع خارج الرقابة المصرفية مما يؤثر بشدة على التوازن النقدي ويقود إلى نقص السيولة في المصارف ويضعف النشاط الاقتصادي الرسمي.

وكذلك فأن هذه الظاهرة مرتبطة بارتفاع سعر الصرف الموازي بسبب زيادة الطلب على الدولار، ما يضعف القوة الشرائية للدينار ويؤدي إلى تضخم في الأسعار. كل ما ذكر أعلاه يؤثر بصورة محورية في انخفاض فعالية السياسة النقدية، حيث تصبح أدوات المصرف المركزي مثل تغيير سعر الفائدة أو الاحتياطي القانوني غير فعالة بسبب عدم دوران الأموال داخل النظام المصرفي (صندوق النقد الدولي، 2025ب).

2.6.1 التوازن النقدي والتحديات

أ. التوازن الأساسي في الدورة النقدية يعتمد على استقرار تدفقات النفط: تمثل إيرادات النفط أكثر من 90% من إيرادات الدولة. فإن استقرار التدفقات المالية للنفط التي تمثل العمود الفقري للدورة النقدية في ليبيا لأنها تحقق التوازن النقدي حيث يتم

توفير العملة الأجنبية (الدولار) عبر صادرات المؤسسة الوطنية للنفط لإنتاجها التي يتم تحويلها إلى الدينار الليبي عبر مصرف ليبيا المركزي. أي توقف أو انخفاض في إنتاج النفط يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الحكومي والقطاع العام.

ب. أي انخفاض في أسعار النفط أو توقف الإنتاج يؤثر سلبًا على قدرة المصرف المركزي على تمويل الاقتصاد: عندما تنخفض أسعار النفط أو يتوقف الإنتاج بسبب الأزمات السياسية أو الأمنية، تنخفض عائدات النفط بشكل كبير. هذا الانخفاض يقلل من كمية الدولار المتاحة لتمويل الواردات والإنفاق الحكومي، مصرف ليبيا المركزي يعتمد على عائدات النفط لشراء الدولار وضخ الدينار الليبي في السوق. لذلك، فإن أي انخفاض في عائدات النفط يحد من قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد، هذا الوضع يؤدي إلى نقص في السيولة المحلية، مما يعرقل تنفيذ المشاريع الحكومية ويؤثر على دفع الرواتب وتوفير الخدمات العامة.

ج. الفجوة بين العرض النقدي بالدينار وتوفر الدولار تؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف والتضخم: هناك فجوة كبيرة بين العرض النقدي بالدينار الليبي وتوفر الدولار في السوق. هذه الفجوة ناتجة عن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر وحيد للعملة الأجنبية، عندما يكون هناك نقص في الدولار، يرتفع الطلب عليه في السوق الموازية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي وارتفاع أسعار السلع المستوردة، مصرف ليبيا المركزي يحاول تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال التحكم في عرض النقود، لكن نقص الدولار يضعف هذه الجهود، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وتآكل القوة الشرائية للمواطنين.

د. نظام الدعم الحكومي الكبير قد يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، مما يفرض ضغوطًا مالية إضافية: تقدم الحكومة الليبية دعمًا كبيرًا للسلع الأساسية مثل الوقود والكهرباء والغذاء. هذا الدعم يمثل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة ويستنزف الاحتياطيات الأجنبية، مع انخفاض عائدات النفط، تصبح الحكومة غير قادرة على تحمل تكاليف الدعم، مما يزيد من الضغوط المالية على مصرف ليبيا المركزي، هذا الوضع يتطلب إصلاحات هيكلية لتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي وتحسين كفاءة الإنفاق.

3.6.1 نقاط التوازن الأساسية في النموذج

تحكم نموذج التدفق النقدي عدة نقاط رئيسية هي:

أ. استمرار تدفق عائدات النفط: يعتبر استمرار تدفق عائدات النفط نقطة رئيسية تضمن توفر الدولار في السوق. تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بدور رئيسي في تحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على مستويات إنتاج النفط وتصديره، بدون تدفق عائدات النفط، ستفقد ليبيا المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، مما سيؤدي إلى أزمة مالية حادة.

ب. توازن بين الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية لتجنب العجز المالي: يجب أن يكون هناك توازن بين الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية لتجنب العجز المالي أي عندما تنخفض عائدات النفط، يجب على الحكومة خفض الإنفاق أو البحث عن مصادر

تمويل بديلة، مصرف ليبيا المركزي يلعب دورًا مهمًا في تحقيق هذا التوازن من خلال إدارة السياسة النقدية والتحكم في عرض النقود.

ج. استقرار سعر الصرف: يعتبر استقرار سعر الصرف نقطة مهمة تضمن الحفاظ على قوة الدينار الليبي وتحمي الاقتصاد من التضخم. أي تقلبات في سعر الصرف تؤثر سلبًا على الاقتصاد خاصة أن الدولة تعتمد اعتماد كبيرعلى الواردات.

د. تحفيز القطاع الخاص لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الدولة: يعتبر تنويع مصادر الدخل أمرًا ضروريًا لتقليل الاعتماد على النفط. يجب تحفيز القطاع الخاص من خلال توفير التمويل اللازم وتحسين بيئة الأعمال، مصرف ليبيا المركزي يمكن أن يلعب دورًا في هذا المجال من خلال توفير التمويل للبنوك التجارية، والتي بدورها تقوم بإقراض القطاع الخاص، تنويع الاقتصاد سيساعد على تقليل الاعتماد على الدولة وخلق فرص عمل جديدة، مما يدعم النمو الاقتصادي.

هـ. الحد من مشكلة التسرب النقدي: ويمكن القول أن هذه المشكلة تعتبر في صلب موضوع إعادة التوازن إلى النظام النقدي والمصرفي، وهذا سيتطلب عددا من الإجراءات أهمهما تعزيز الثقة في المصارف وذلك من خلال ضمان استقرار السيولة وتقديم خدمات مصرفية أكثر مرونة، ويأتي في المرحلة الثانية محاولة تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للصرف والتي لن تتم ألا عبر فرض سياسات نقدية أكثر كفاءة. وقد يساعد في هذا الخصوص بدرجة كبيرة تعزيز التحول نحو المدفوعات الإلكترونية لتقليل الاعتماد على النقد الورقي وتحفيز إعادة تدوير الأموال داخل النظام المصرفي.

تحقيق التوازن النقدي في الاقتصاد الليبي يتطلب استقرار تدفقات النفط، توازن بين الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية، استقرار سعر الصرف، وتنويع مصادر الدخل. المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي يلعبان أدوارًا رئيسية في تحقيق الأهداف أعلاه، لكن التحديات مثل انخفاض أسعار النفط ونقص السيولة تظل عقبات رئيسية تحتاج إلى معالجة من خلال إصلاحات هيكلية وسياسات نقدية فعالة.

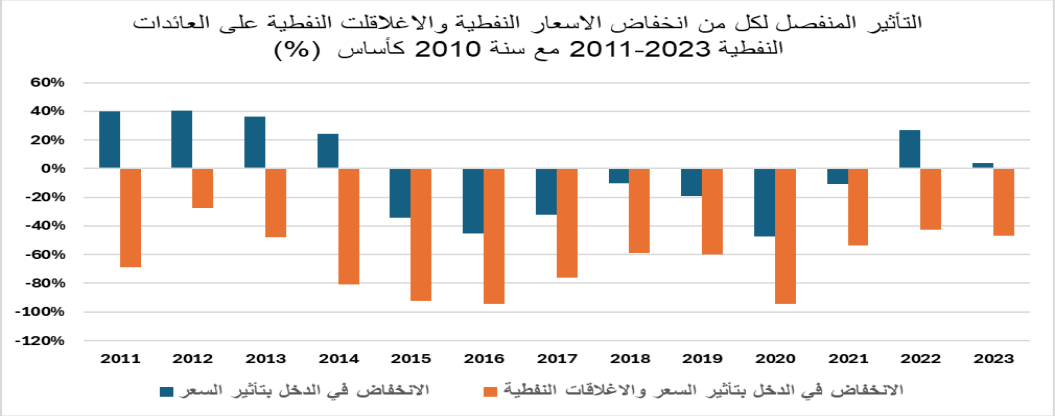
الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على العائدات النفطية، والتي تتحكم في الدورة النقدية من خلال تمويل الموازنة العامة. أي اضطراب في إنتاج أو أسعار النفط يؤثر مباشرة على الإنفاق الحكومي، المعروض النقدي، وسعر الصرف. التحدي الرئيسي هو كيفية تحقيق توازن بين الإنفاق والعائدات مع تعزيز دور القطاع الخاص لتقليل الاعتماد على الدولة.

2. تأثير تقلب أسعار النفط على مصادر التمويل

1.2 أثر انخفاض أسعار النفط على العجز المالي وخيارات التمويل

انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من 2010 إلى 2023 كان له تأثير كبير على الاقتصاد الليبي، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على عائدات النفط التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة العجز المالي وتقليص خيارات التمويل المتاحة للحكومة الليبية.

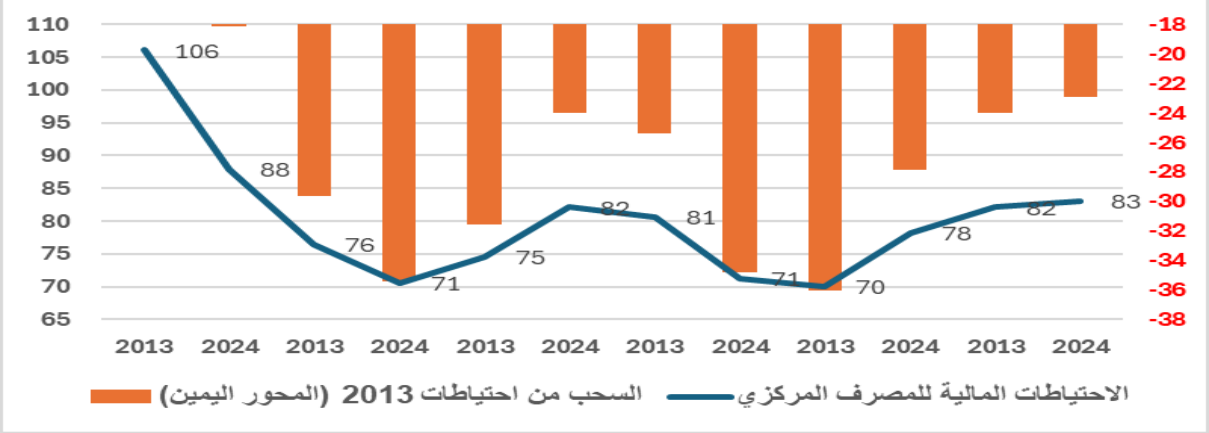
ويجب هنا أن نفرق بين الأثر الذي كان ممكن أن يحدثه انخفاض سعر النفط على العائدات النفطية وما قد حدث فعلا بتزاوج التأثير بين انخفاض الأسعار وأثر إغلاقات الموانئ والحقول النفطية خلال الفترة 2010 إلى 2023، وهذا موضح في "شكل 9" ويمكن قياس الأثر الوسيط Median للفترة كلها بأن سعر النفط أثر بنسبة سالبة بلغت –10% بينما أثرت الإغلاقات النفطية بنسبة –60%.



شكل8 : التأثير المنفصل لكل من انخفاض الأسعار النفطية الإغلاقات النفطية على العائدات النفطية 2011–2023 مع 2010 كأساس %. (مصرف ليبيا المركزي، 2024ب)

2.2 السحب من الاحتياطي المالي للمصرف المركزي

مع انخفاض أسعار النفط، انخفضت الإيرادات الحكومية بشكل حاد، مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الاحتياطيات المالية لتمويل النفقات الجارية والالتزامات المالية.

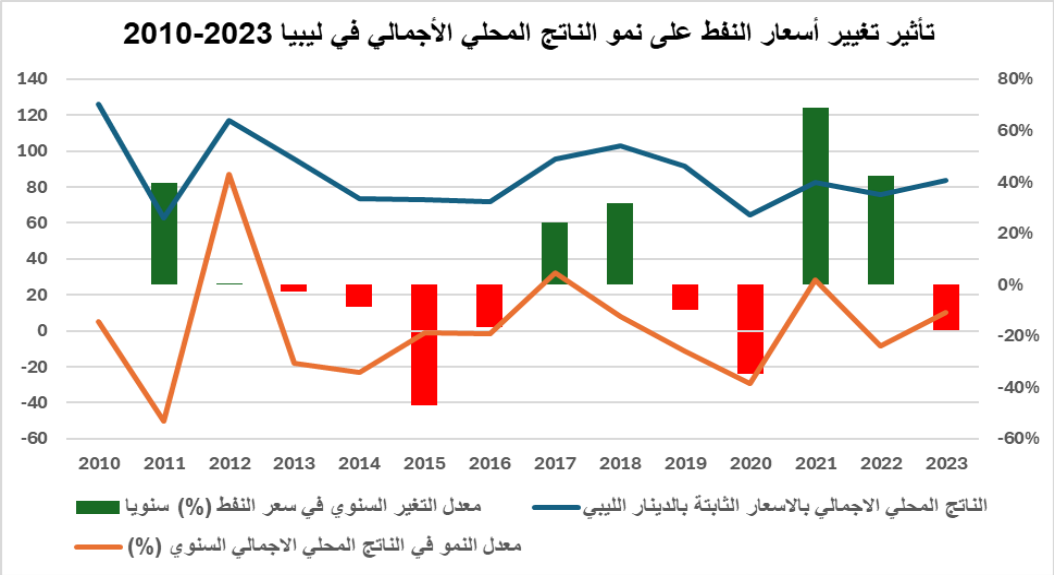


شكل 9: حركة الاحتياطات المالية بالعملة الصعبة للمصرف المركزي (مصرف ليبيا المركزي، 2024ب)

أدى السحب من الاحتياطيات إلى استنزاف المخزون المالي كما يتضح من الرسم البياني أعلاه حيث أنخفض الاحتياطي من العملة الصعبة من 106 مليار دولار في سنة 2013 إلى 83 مليار في سنة 2024 والذي كان يمكن استخدامه في أوقات الأزمات أو لتمويل مشاريع تنموية. هذا الاستنزاف قلل من القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية التي تعرض إليها الاقتصاد الليبي.

3.2 تأثير تغيير أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

يوضح "شكل 11" تأثير تغيير أسعار النفط على نمو الناتج المحلي في ليبيا في الفترة ما بين 2010–2023



شكل 10: تأثير تغيير أسعار النفط على نمو الناتج المحلي في ليبيا 2010–2023 (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب)، (صندوق النقد الدولي، 2024أ)، (صندوق النقد الدولي، 2024ب)

وكان التأثير في هذه الفترة يشمل الجوانب الآتية:

أ. انخفاض النمو الاقتصادي

ب. انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع الاستثمارات في القطاع النفطي، الذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي. كما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة.

ج. تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة و قلل من فرص التنويع الاقتصادي، مما جعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط.

د. الضغط على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

هـ. مع انخفاض الإيرادات النفطية، واجهت ليبيا ضغوطًا على ميزان المدفوعات، مما أدى إلى انخفاض احتياطيات العملة الأجنبية. هذا الوضع وضع ضغوطًا كبيرة على سعر صرف الدينار الليبي.

و. انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية أدى إلى تضخم ناتج عن تكاليف الواردات وأثر سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين. كما أن انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة تكاليف خدمة الديون الخارجية.

ز. تفاقم مشكلة السيولة حيث أن انخفاض الإيرادات النفطية أدى إلى نقص في السيولة المحلية، حيث واجهت البنوك صعوبات في توفير الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، كما أن الحكومة واجهت صعوبات في تمويل مشاريعها ودفع رواتب الموظفين.

ح. تفاقمت مشكلة السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وزيادة المعاناة الاقتصادية للمواطنين. كما أن نقص السيولة أدى إلى زيادة الاعتماد على القطاع غير الرسمي، مما زاد من التحديات الاقتصادية والمالية (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، 2024ب)

3. احتمالات الأثر المستقبلي حتى سنة 2030

1.3 الفرضيات

لغرض قياس الأثر المستقبلي على التوازن المالي في ليبيا قمنا بتصميم ثلاثة سيناريوهات للسعر الأول السيناريو العالي 80 دولار للبرميل، الثاني السيناريو الأساس 60 دولار للبرميل وأخيرا السيناريو الثالث هو السيناريو المنخفض وهو 40 دولار للبرميل، ويعتمد التحليل على المعطيات الآتية:

- اعتبار سنة 2023 سنة أساس في الإنفاق الحكومي
- يتم ترفيع بند المرتبات بمعدل 2% سنويا
- يتم ترفيع بند التشغيل (التسييرية) بمعدل 1% سنويا
- يتم ترفيع بند التنمية بمعدل 10% سنوياً
- يبقى بند الدعم على ما هو عليه في 2023
- يتم حساب بند دعم المحروقات وفقا لأسعار النفط المتوقعة خلال السنة

فيما يلي (الجداول 2،3،4 و 5) توضح فرضيات التحليل المستقبلي والسيناريوهات الثلاث المصممة لغرض قياس الأثر المستقبلي على التوازن المالي في ليبيا

جدول 2: فرضيات التحليل المستقبلي.

	2023	2026	2027	2028	2029	2030
مرتبات	12.50	12.75	13.00	13.26	13.53	13.80
تسييرية	1.87	1.89	1.91	1.93	1.95	1.97
تنمية	2.50	2.75	3.02	3.33	3.66	4.03
دعم	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17
دعم محروقات	8.00	وفقا لسعر النفط خلال السنة	وفقا لسعر النفط خلال السنة	وفقا لسعر النفط خلال السنة	وفقا لسعر النفط خلال السنة	وفقا لسعر النفط خلال السنة
الاجمالي	29.04					

جدول 3: سيناريو سعر 80 دولار (السيناريو الأول)

سيناريو (1) سعر مرتفع للنفط = 80 دولار للبرميل						
	2023	2026	2027	2028	2029	2030
مرتبات	12.50	12.75	13.00	13.26	13.53	13.80
تسييرية	1.87	1.89	1.91	1.93	1.95	1.97
تنمية	2.50	2.75	3.02	3.33	3.66	4.03
دعم	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17
دعم محروقات	5.00	5.80	5.80	5.80	5.80	5.80
إجمالي الانفاق	26.04	27.36	27.91	28.49	29.11	29.76
الايرادات المتوقعة		28.40	28.40	28.40	28.40	28.40
العجز/الفائض		1.04	0.49	-0.09	-0.71	-1.36

جدول 4: سيناريو سعر 60 دولار (السيناريو الثاني)

سيناريو (2) سعر متوسط للنفط = 60 دولار للبرميل						
	2023	2026	2027	2028	2029	2030
مرتبات	12.50	12.75	13.00	13.26	13.53	13.80
تسييرية	1.87	1.89	1.91	1.93	1.95	1.97
تنمية	2.50	2.75	3.02	3.33	3.66	4.03
دعم	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17
دعم محروقات	8.00	7.70	7.70	7.70	7.70	7.70
إجمالي الانفاق	29.04	29.26	29.81	30.39	31.01	31.66
الايرادات المتوقعة		21.40	21.40	21.40	21.40	21.40
العجز/الفائض		-7.86	-8.41	-8.99	-9.61	-10.26

جدول 5: سيناريو سعر 40 دولار (السيناريو الثالث)

سيناريو (3) سعر منخفض للنفط = 40 دولار للبرميل						
	2023	2026	2027	2028	2029	2030
مرتبات	12.50	12.75	13.00	13.26	13.53	13.80
تسييرية	1.87	1.89	1.91	1.93	1.95	1.97
تنمية	2.50	2.75	3.02	3.33	3.66	4.03
دعم	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17	4.17
دعم محروقات	8.00	2.90	2.90	2.90	2.90	2.90
إجمالي الانفاق	29.04	24.46	25.01	25.59	26.21	26.86
الايرادات المتوقعة		14.20	14.20	14.20	14.20	14.20
العجز/الفائض		-10.26	-10.81	-11.39	-12.01	-12.66

IV. النتائج والتوصيات

1. النتائج

من خلال التحليل توصلت الدراسة إلى تحقيق أهدافها المنوه عنها في مقدمة البحث، ويمكن القول أن هذه النتائج تتمثل في الآتي:

1.1 أن الاعتماد على النفط يقود إلى هشاشة المالية العامة حيث يؤدي إلى:

أ. يؤدي الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى تعريض الاقتصاد الليبي لتقلبات حادة في الإيرادات بسبب التغيرات في الأسعار أو الإنتاج.

ب. غياب تنويع القاعدة الإيرادية يزيد من مخاطر العجز المالي أثناء الأزمات النفطية.

فمثلاً عند انخفاض أسعار النفط في الفترة بين العامين 2014 و 2016 أدى إلى أزمة سيولة واضطرابات في الموازنة العامة في ليبيا.

2.1 تسرب السيولة وضعف السياسة النقدية

أ. إتجاه رؤوس الأموال إلى خارج ليبيا أو تحويلها إلى الاستثمار الساب في الذهب والدولار والأراضي قلل من قدرة المصرف المركزي على التحكم في المعروض النقدي.

ب. ضعف أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة بسبب عدم وجود سيولة كافية في القنوات المصرفية الرسمية.

3.1 عجز النظام المصرفي عن تمويل القطاع الخاص

أ. انخفاض الثقة بين البنوك والمقترضين بسبب المخاطر السياسية وعدم استقرار البيئة الاقتصادية.

ب. نقص السيولة المتاحة للقروض يحد من نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعيق التنويع الاقتصادي.

4.1 العلاقة غير المنظمة بين المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي

عدم وضوح الآليات لتحويل إيرادات النفط إلى احتياطيات في الميزانية العامة يؤدي إلى تأخير في تدفقات العملة الأجنبية، وقد تتسبب التأخيرات في تحويل إيرادات النفط في نقص مفاجئ في السيولة للدينار أو للعملات الأجنبية.

5.1 تأثر سعر الصرف بتقلبات النفط

أ. ترتبط قوة الدينار الليبي مباشرةً بالعائدات النفطية بسبب اعتماد ليبيا على تصدير النفط لتمويل الواردات.

ب. أي انخفاض في الإنتاج (مثل بسبب النزاعات أو تقلص الاستثمارات) يضعف الاحتياطيات الأجنبية ويُضعف سعر الصرف الرسمي.

6.1 اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي

أ. يؤدي انحراف سعر الصرف الموازي (السوق السوداء) عن السعر الرسمي إلى تشجيع التهرب من القنوات المصرفية الرسمية.

ب. اتساع الاقتصاد غير الرسمي يُضعف تحصيل الضرائب ويزيد من عدم الشفافية في المعاملات المالية.

تستند نتائج الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات الكمية المستخلصة من تحليل البيانات النفطية والمالية خلال الفترة 2010–2023، حيث أظهرت النتائج أن الاقتصاد الليبي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تتجاوز 90% من إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يعكس درجة عالية من الهشاشة المالية أمام تقلبات أسعار النفط. كما أوضح التحليل أن الخسائر التراكمية الناتجة عن توقف الإنتاج النفطي خلال الفترة محل الدراسة بلغت نحو 186 مليار دولار، وهو رقم يفوق بكثير أثر تقلبات الأسعار وحدها، حيث أظهر التحليل المقارن أن انخفاض أسعار النفط ساهم في تراجع الإيرادات بنسبة تقارب 10% فقط، بينما أدى توقف الإنتاج والإغلاقات النفطية إلى انخفاض الإيرادات بنسبة وصلت إلى نحو 60%.

ومن حيث الاستقرار المالي، بينت الدراسة أن الاحتياطيات الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي تراجعت من نحو 106 مليار دولار في عام 2013 إلى حوالي 83 مليار دولار في عام 2024، أي بانخفاض يقارب 23 مليار دولار، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على السحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المالي. كما أظهرت بيانات الإنتاج النفطي أن ليبيا فقدت جزءاً كبيراً من طاقتها الإنتاجية بعد عام 2011 مقارنة بمستوى الإنتاج الذي بلغ نحو 1.8 مليون برميل يومياً في عام 2010، الأمر الذي انعكس مباشرة على مستويات الإيرادات العامة والسيولة المحلية.

وعلى مستوى السيناريوهات المستقبلية، بينت المحاكاة المالية أن استمرار أسعار النفط عند مستوى 40 دولاراً للبرميل يؤدي إلى توسع العجز المالي وزيادة الضغط على الاحتياطيات الأجنبية، في حين يساهم ارتفاع الأسعار إلى مستوى 80 دولاراً في تحقيق تحسن مالي مؤقت دون معالجة الاختلالات الهيكلية في نموذج التمويل العام. وتؤكد هذه المؤشرات الكمية مجتمعة أن استقرار الإنتاج النفطي، وتنويع

مصادر الإيرادات العامة، وإصلاح إدارة العوائد النفطية تمثل متطلبات أساسية لتحقيق الاستدامة المالية وتقليل تعرض الاقتصاد الليبي للصدمات الخارجية.

2. التوصيات

1.2 دراسة مقارنة لتأثر دول نفطية بتقلبات الأسعار

الهدف :تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ليبيا ودول مثل الجزائر والعراق ونيجيريا في إدارة الصدمات النفطية.

المخرجات :استخلاص سياسات ناجحة (مثل صناديق الثروة السيادية أو تنويع الاقتصاد) قابلة للتطبيق في ليبيا.

2.2 إصلاح الدعم الحكومي والاستقرار النقدي

الهدف :تحليل تأثير إلغاء أو تقليل دوق المحروقات والكهرباء على التضخم والقدرة الشرائية.

المنهجية :استخدام نماذج قياسية لتقدير أثر الإصلاح على عرض النقود وأسعار الصرف.

3.2 نماذج رياضية للتنبؤ بتأثير أسعار النفط

المنهجية :استخدام سلاسل زمنية مثل نموذج (ARIMA) للتنبؤ بأثر تقلبات الأسعار على العجز المالي وسعر الصرف.

التطبيق :تقديم أدوات للبنك المركزي لتوقع الأزمات واتخاذ إجراءات استباقية.

V. الخاتمة

يمثل سوق النفط العالمي احد المحركات الأساسية للاقتصاد الدولي، ويؤدي دوراً محورياً في رسم ملامح السياسات المالية للدول الريعية، ومنها ليبيا. وقد تناولت هذه الورقة تحليلاً للتطورات الحالية والمستقبلية في أسواق النفط المؤثرة على العرض والطلب والسياسات الجيوسياسية كما تناولت التحول العالمي نحو مصادر الطاقة البديلة، ومدى انعكاس ذلك على التمويل العام الليبي. وقد خلص البحث إلى أن استمرار الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة يشكل مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار المالي في ليبيا، لاسيما في ظل التقلبات الحادة في الأسعار العالمية. والضبابية التي تكتنف مستقبل الطلب العالمي على النفط. كما أبرزت النتائج ضعف قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات الخارجية، وغياب آليات فعالة لإدارة الفوائض النفطية وتنظيم الإنفاق العام بما يضمن الاستدامة. ومما سبق فإن معالجة الإشكالات المرتبطة بالتمويل في ليبيا تستوجب إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والإنفاق بكفاءة ورُشد ، أيضا تطوير أدوات مالية فعالة تساهم في تقليل الاعتماد على النفط بشكل رئيسي. كما يُعد إنشاء صناديق سيادية ووضع سياسات للتحوط المالي من بين الوسائل الممكنة لتحسين قدرة الدولة على مواجهة تقلبات السوق العالمي. وفي ضوء التغيرات المتسارعه في خارطة الطاقة الدولية فإن مستقبل الاستقرار المالي في ليبيا سيبقى رهيناً بمدى قدرة صُناع القرار على المواكبة مواءمة السياسات المحلية مع المعطيات الاقتصادية العالمية وقدرتهم على وتوفير مناخ مؤسسي مستقر يدعم التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

الشكر والتقدير: الشكر للأفراد الذين قدموا معلومات أو دعماً شخصياً مباشراً لهذا العمل البحثي.

معلومات التمويل: التمويل لهذه الورقة تمويل ذاتي من قبل المؤلفين.

المراجع

الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة . (2025). *US Energy Information ,Annual Energy Outlook 2025.*
https://www.eia.gov/outlooks/aeo/administration

رباح ارزقي، و هانغوين. (2020). *التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط.* مجموعة البنك الدولي.

صندوق النقد الدولي. (2024أ). *تقرير بيانات إحصائية 22 أكتوبر 2024.*
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2024/10/22/world-economic-outlook-october-2024

صندوق النقد الدولي. (2024ب). *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: تعافي بطيء في بيئة غير مستقرة – بيانات ليبيا 2010–2023*
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

صندوق النقد الدولي. (2025أ). *IMF Executive Board Concludes the 2025 Article IV- 12Consultation with Libya.*
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/06/25/Libya-2025-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report-568035

صندوق النقد الدولي. (2025ب). *IMF Executive Board Concludes the 2025 Article IV- 14 Consultation with Libya.*
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/06/25/Libya-2025-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-

مصرف ليبيا المركزي. (2024أ). وزارة المالية، إدارة الخدمات المصرفية.
https://cbl.gov.ly/micifaf/2025/03/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%

مصرف ليبيا المركزي. (2024ب). *النشرة الاقتصادية الربع الرابع 2024.* تاريخ الاسترداد 16 اغسطس, 2025، من
https://cbl.gov.ly/economic-bulletin

مصرف ليبيا المركزي، و المؤسسة الوطنية للنفط. (2010–2023). *تقارير متقطعة ومجمعة للمؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي 2010–2023.*

معهد الطاقة البريطاني. (2024). *التقرير الإحصائي السنوي 20 يونيو 2024*.
https://www.energyinst.org/statistical-review

ممدوح سلامة. (2017). *أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك +. (2025). *Declaration of Cooperation, 2025*.
https://opec.org/declaration-of-cooperation.html

منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. (2024ب). *التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لعام 2024*. https://publications.opec.org

منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. (2024أ). *توقعات النفط العالمية: 11-2024 .world oil outlook* أوبك.
https://publications.opec.org/woo

وكالة معلومات الطاقة الأمريكية . (2024). *wind market reports* .
https://www.energy.gov/eere/wind/wind-market-reports-2024-edition

السيرة الذاتية للمؤلفين



د. انتصار جمعة محمد جمعة حصلت على الدكتوراه في إدارة التقنية وتأثيراتها على الاقتصاد من جامعة تون حسين عون ماليزيا عام 2017 وتعمل محاضرة في قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة – ليبيا ، لديها اهتمامات بحثية في مجال التمويل والمصارف حيث نشرت عدد 3 أوراق علمية في المجال، ساهمت في هذه الدراسة بإعداد نموذج للتمويل في ليبيا كذلك بجمع وتحليل البيانات وعرض النتائج والتوصيات



د. أحمد عبد السيد جمعة علي حصل على الدكتوراه في المالية والمصارف من جامعة بلغراد صربيا عام 2016 ويعمل حالياً محاضر في قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة – ليبيا ، لديه اهتمامات بحثية في مجال التمويل والمصارف حيث نشر عدد 3 أوراق علمية في المجال، ساهم في هذه الدراسة بجمع وتحليل البيانات وعرض النتائج.